

ما تعقبه الدارقطني على البخاري في صحيحه بعلة الإنقطاع ووافق فيه الحافظ في الفتح
حديث " مُرَّ بِجَنَازَةٍ ... " أمودجا .

What Al-Daraqutni followed up on Al-Bukhari in his Sahih with the reason for the interruption, and Al-Hafiz agreed with him in Al-Fath. The hadith "A funeral passed by..." is an example.

رضا بوشامة²
r.bouchama@univ-alger.dz

مرابط فؤاد¹
f.merabet@univ-alger.dz

تاريخ الاستلام: 2024/10/06 تاريخ القبول: 2024/12/12 تاريخ النشر: 2024/12/20
Received:06/10/2024 Accepted: 12/12/2024 published: 20/12/2024

ملخص المقال :

انتقى الحافظ ابن حجر تعقبات الدارقطني على البخاري في صحيحه وأجاب عنها في شرحه على صحيح البخاري ، إلا أنه في بعض الأحيان وافقه فيما ذهب إليه من تعقبات ، ومن ذلك إعلان حديث عمر رضي الله عنه " مرَّ بِجَنَازَةٍ ... " بسبب انتفاء السماع بين عبد الله بن بريدة وبين أبي الأسود الدؤلي ، وتكمن أهمية البحث من حيث تعلقه بأهم مباحث علوم الحديث وهو " الإنقطاع " ، ومن حيث دورانه على أئمة علم علل الحديث الثلاثة ، وسبب دراسة هذا الحديث هو الكشف عن وجه الموافقة في تعقبهما على الإمام البخاري من جهة ، ومن جهة أخرى النظر في صنيع البخاري بإخراجه لهذا الإسناد المنتقد وتخريجه في صحيحه معتمدا عليها ، مستهدفين بذلك إبراز الصناعة الحديثية عند الأئمة الثلاثة في هذا النوع من علوم الحديث ، وتلخص بذلك صحة الإسناد عند الإمام البخاري مثبتين السماع بين الراويين ، وأنه خرَّجها في صحيحه كأصل معتمد عليه .

كلمات مفتاحية: الدارقطني ؛ ابن حجر ؛ البخاري ؛ الإنقطاع ؛ فتح الباري .

Abstract:

Al-Hafiz Ibn Hajar selected Al-Daraqutni's critiques of Al-Bukhari in his Sahih and responded to them in his commentary. Sometimes, he agreed with Al-Daraqutni, such as in the weakening of the hadith of Umar (RA) due to the lack of direct hearing between Abdullah bin Buraidah and Abu Al-Aswad Al-Du'ali. This research highlights the crucial topic of "discontinuity" in hadith chains and involves the three leading scholars of hadith criticism. It examines their agreement on critiquing Al-Bukhari and Al-Bukhari's methodology in including the criticized chain in his Sahih.

Keywords: Al-Daraqutni; Ibn Hajar; Al-Bukhari; discontinuity; fath el bari.

(1) جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة ، كلية العلوم الإسلامية ، (الجزائر) .

(2) جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة ، كلية العلوم الإسلامية ، (الجزائر) .

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، أمّا بعد : فمما يبرز المساعي المبذولة لحماية جناب السّنة النبويّة ، توالي وتتابع تعقبات واستدراكات أهل الحديث على بعضهم البعض ، والبحث عن مزيد من التنقيح والتحرير للوصول إلى الحقّ ، ودرء ما حصل فيه الوهم والسّهو والخطأ ، فلا عصمة لأحد غير المعصوم صلى الله عليه وسلم ، لتظهر الأمانة العلميّة عند المحدثين بجلاء ، وأنهم لا يحابون في الحقّ أحدا ، ومن الكتب المهمة التي كانت أنموذجا للتعقب والإنقاذ العلميّ الهادف على مرّ السنين " الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه " للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (256هـ) ، فالكتاب يعدّ أصحّ الكتب الحديثيّة ، ولا تجد كتابا تلقته الأمة بالقبول مثله ، فقد بلغ المنزلة الكبيرة بين المحدثين ، واكتسى الهيبة في نفوسهم ، لكن لم ينهم هذا في تناوله بأنواع من النقد المتباينة ، فكان أخصّها وأهمّها الإنتقادات في الصنعة الحديثيّة ، ولعلّ أهمّها : انتقادات الإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطنيّ (385هـ) ، ومن المعلوم بدهاء أن يكون الصواب عند أحد الطرفين دون الآخر ، أو يكون الإختلاف بينهما صوريا ، فيكون التوافق بينهما لمن تأمل محلّ النزاع بينهما ، وإذا دخل ثالث بينهما متعقبا وناقدا ، فهو موافق لأحدهما دون الآخر ، ولا يكون ذلك إلا بعد استقراء وسير وفق منهجية متبّعة ، ومعالم محررة ، ومن قام بهذا الصنيع الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ) من خلال كتابه الفذّ " فتح الباري شرح صحيح البخاري " ، فقد تعقّب الدارقطنيّ في انتقاداته على البخاريّ ، فاستجمعت هذه التعقبات ، وقمت بتخريج الأحاديث المنتقدة ، ودراسة محلّ النزاع فيها ، وترتيبها على العلل : من تعارض الوصل والإرسال ، الرّفغ والوقف ، الإضطراب ، والإنقطاع ،... وغيرها ، فكان الحافظ مدافعا على الإمام البخاريّ موافقا له ، مجيبا على جميع ما تعقّبه عليه الدارقطنيّ ، إلا في ثلاثة أحاديث وافق فيها الدارقطنيّ : حديث تعارض فيه الوصل والإرسال ، والآخر في الإضطراب ، والثالث في الإنقطاع ، و بحثنا هذا في دراسة الحديث الثالث ، وتحصّل من خلالها ما يلي : مجموع الأحاديث المنتقدة على البخاريّ بعلّة الإنقطاع : ستة عشر حديثا ، أجاب الحافظ على الأحاديث كلّها ، ووافق في واحد منها .

إشكالية البحث : بعد الدّراسة لجميع تعقبات الحافظ ابن حجر على الإمام الدارقطنيّ في مبحث الإنقطاع ، وجدت أنّه وافق في جوانبه عليها الإمام البخاريّ ، وردّ كلّ الإعتراضات عليه إلا حديثا واحدا كان فيه مع الدارقطنيّ على وفاق ، فاستوقفتني هذا الصّنيع لأبحثه من حيث :

1 - ما وجه الموافقة بين الحافظ ابن حجر والإمام الدارقطنيّ في تعقبهما على الإمام البخاريّ ؟

2 - ما وجه اعتماد البخاريّ على هذا الإسناد المعارض عليه فيه بسبب شرطه في صحيحه ، وتخريجه له كأصل معتمد

عليه ؟

أهمية البحث:

1 - تعلّق هذا التعقب بأهم مباحث علوم الحديث وهو : الإتصال ، وهو شرط إيجابي في قبول الحديث ، وبالأخصّ

إثبات السّماع بين الراويين الذي هو شرط البخاريّ في صحيحه .

2 - المناقشة العلميّة بين أساطين العلم الثلاثة ، وخصوصا في علم الحديث (البخاريّ ، الدارقطنيّ ، ابن حجر) والعمق

الغائر ، والنّفَسُ الغائص في علم العلل عندهم .

أهداف البحث :

- 1 - حصر ودراسة ما وافق فيه الحافظ ابن حجر الإمام الدارقطني في تعقبه على الإمام البخاري في مبحث الإنقطاع .
- 2 - بيان سبب الاختلاف بين هؤلاء الأئمة : وجه تعقب الإمام الدارقطني والحافظ من جهة ، ووجه تخريج الإمام البخاري لهذا الإسناد من جهة أخرى .
- 3 - إبراز الصناعة الحديثية للأئمة الثلاثة ، وتحليل كلامهم ، وتحرير محل النزاع بينهم .

منهج البحث :

- 1 - المنهج الاستقرائي : وذلك باستقراء فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر ، وخصوصا المقدمة " هدي الساري " في الفصل الثامن منه الذي خصّصه لدراسة انتقادات الإمام الدارقطني على الإمام البخاري ، فاستجمعت التعقبات ودرستها ، واستخلصت ما توافقا في تعقبهما على الإمام البخاري .
- 2 - المنهج التحليلي : قمت بتحليل كلام الحافظ ابن حجر والإمام الدارقطني ، وبيان وجه تعقبهما على الإمام البخاري .
- 3- المنهج النقدي : وتمثّل في نقد الانتقاد الموجه للإمام البخاري .
- 4 - المنهج الاستنباطي : وتمثّل في استنباط القواعد والقرائن التي اعتمدهما كل الأئمة الثلاث ، والصناعة الحديثية عند الإمام البخاري ، وغيرهما من الفوائد والنتائج .

نص تعقب الدارقطني على البخاري وموافقة ابن حجر له وتحليل التعقبين وتخريج

الحديث .

2.1 نصّ تعقب الحافظ ابن حجر والإمام الدارقطني:

أ - نصّ تعقب الدارقطني على الإمام البخاري :

قال الدارقطني في التسبع (الدارقطني، 1985م، ص 316) : " أخرج البخاري من حديث داود بن أبي الفرات عن ابن بريدة عن أبي الأسود عن عمر: مرّ بجزارة ، فقال : وجبت الحديث ، و قال عليّ بن المديني في المسند : ابن بريدة إنّما يروي عن يحيى بن يعمر عن أبي الأسود ، ولم يقل في هذا الحديث سمعت أبا الأسود فيكون متصلاً ، وقد روى هذا الحديث وكيع عن عمر بن الوليد الشنّي عن عبد الله بن بريدة قال: جلس عمر مرسلًا ورفعته ولم يذكر بين ابن بريدة وبين عمر أحداً " .

ب - نصّ موافقة الحافظ ابن حجر للإمام الدارقطني :

قال الحافظ في فتح الباري (ابن حجر، 1379هـ، ص 356) : " ولم أره إلى الآن من حديث عبد الله بن بريدة إلا بالنعنة فعلته باقية إلا أن يعتذر للبخاري عن تخريجه بأنّ اعتماده في الباب إنّما هو على حديث عبد العزيز بن صهيب عن أنس بهذه القصة سواء ، وقد وافقه مسلم على تخريجه ، وأخرج البخاري حديث أبي الأسود كالمتابعة لحديث عبد العزيز بن صهيب فلم يستوف في العلة عنه كما يستوفيها فيما يخرج في الأصول والله أعلم " .

2.2 تحليل التعقبين :

أ - تحليل كلام الدارقطني :

نقل الحافظُ كلام الدارقطني من كتابه التتبع ، كما صرح بذلك في التلّ الثالث أعلاه ، وفيه ذكر الدارقطني لرواية البخاري من طريق داود بن أبي الفرات عن عبد الله بن بريدة عن أبي الأسود الدؤلي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه الحديث ، وأعله بالانقطاع بين ابن بريدة وبين أبي الأسود ، واعتمد في ذلك على قرينتين :

1 - القرينة الأولى : استدل على الانقطاع بقول علي بن المديني في نفيه سماع عبد الله بن بريدة من أبي الأسود الدؤلي لهذا الحديث ، وكلام علي بن المديني بحثت عنه في كتبه المطبوعة فلم أجده ، إذ المسند المعلل له مفقود ، وهو المصدر الذي نقل منه كما ذكر ذلك في التتبع (الدارقطني، 1985م ، ص 504) ، ولكن عند التأمل في المنقول من كلام ابن المديني ينتج لنا احتمالين :

الاحتمال الأول : نفي السماع مطلقا بين عبد الله بن بريدة وبين أبي الأسود مع أنّهما تعاصرا كما ذكر الحافظ في التلّ الثالث أعلاه ، وهذا هو الارسال الخفي ، وبذلك تثبت الحجّة على الإمام البخاري ، ويُلزم بشرطه في ثبوت السماع بين الراويين ولو مرّة واحدة فيما روي بالنعنة .

الاحتمال الثاني : أن يكون عبد الله بن بريدة سمع من أبي الأسود عموما ، ولم يقع له سماع لهذا الحديث بالخصوص ، وهذا هو عين التدليس ، فهو اتّهام لعبد الله بن بريدة بالتدليس ، إذا لم يَأثر السماع بينهما في الحديث .

2 - القرينة الثانية : ذكر الدارقطني الخلاف عن عبد الله بن بريدة وصلا وإرسالا ، مما يزيد ضعف الطريق الموصولة .

ب - تحليل كلام الحافظ ابن حجر :

وافق الحافظُ الدارقطني في انتقاده على الإمام البخاري ، إلا أنه اعتذر له بأنّ طريقة تخريجه للحديث كان متابعة ، لا أنّه مخرج في الأصول ، لأنّه يغتفر للمتابعات ما لا يحتمل في الأصول .

2.3 تخريج الحديث :

أ - الإسناد المنتقد :

أخرجه البخاري في صحيحه (2 / 97 / 1368) من طريق عَقَانُ بْنُ مُسْلِمٍ ، و (3 / 169 / 2643) من طريق مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ .

والتسائي في المجتبى (1 / 401 / 1933) من طريق إِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ عن أبي الوليد هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الطَّيَالِسِيِّ .

وأبو داود الطَّيَالِسِيُّ في مسنده (1 / 26 / 22) من طريق يَحْيَى بْنُ مُوسَى وَهَارُونَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْزَازِ ، والطَّحَاوِيُّ في شرح مشكل الآثار (8 / 357 / 3308) من طريق يَزِيدُ بْنُ سِنَانٍ .

وأحمد في مسنده (1 / 74 / 209) عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْمُفْرِيِّ ، و (1 / 53 / 141) من طريق يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ .

والبَرْزَازِ في مسنده (1 / 440 / 312) من طريق مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى عن مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ ، وأبو يعلى في مسنده (1 / 135 / 145) من طريق شَيْبَانَ بْنِ فَرُوحٍ .

هذه العبارة ، ولعلّ الصّحيح عنه ما نقله المزيّ عنه في تهذيب الكمال بقوله : " قال أبو حاتم : صدوق صالح الحديث " (المزي ، 1980م ، ص 102)، فالذين وثّقوه أكثر ، وفيهم يحي بن معين وهو متشدد ، وكلام الإمام أحمد فيه كان في سياق وصفه لعقيدته ، فقد رمي بالقدر ، وهو كالتالي: " قال في رواية ابن إبراهيم: يظهر خلاف أبيه ، وقال في رواية المروزي: لم يكن به بأس، وأرجو أن يكون كان مخالفاً لأبيه في ذلك الرأي " (ابن المبرد ، 1992م ، ص 100) .

4 - أبو محمد شيبان بن فروخ الحبطي الإيلي : قال الذهبي في تذكرة الحفاظ : " الإمام الثّقة محدث البصرة ومسندها " (الذهبي ، 1988م ، ص 24) .

5 - أبو الوليد هشام بن عبد الملك الباهلي الطيّالسي : جاء في الطبقات الكبرى لابن سعد " الحافظ الإمام الحجّة كان ثقةً ثبّتاً ، متفق على جلالته وإمامته ، فقيه عاقل ، أمير المحدثين ، مقدم أهل الحديث في زمانه (ابن سعد ، 1968م ، ص 300) .

6 - أبو عبد الرحمن عبد الله بن يزيد العدوي المُقريّ : قال الذهبي في تاريخ الإسلام : " كان إماماً في القرآن والحديث ، كبير الشأن (الذهبي ، 1993م ، ص 362) .

7 - أبو محمد يونس بن محمد بن مسلم البغدادي المؤدّب : قال ابن حجر في التّاريخ : " ثقة ثبت " (ابن حجر ، 1986م ، ص 614) ، وأكثر الناس على توثيقه .

8 - أبو النعمان عارم محمد بن الفضل السّدوسي البصريّ : قال الذهبي في السير (الذهبي ، 1985م ، ص 256) : " الحافظ، الثّبت، الإمام " ، والغالب في المترجمين له أثبوا عليه اختلاطه في آخره ، وتفرد منهم ابن حبان في اتهامه برواية المناكير بعد اختلاطه، وأعرض عمّا رواه المتأخرون عنه إن تميّز حديثه وإلا طرح حديثه بالكليّة ، وردّ عليه الذهبي قولته هذه ميزان الاعتدال (الذهبي ، 1963م ، ص 8) ، فقال : " وقال الدارقطنيّ : تغير بأخرة ، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر وهو ثقة ، قلت : فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد التّسائيّ مثله، فأين هذا القول من قول ابن حبانقلت : ولم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثاً منكرًا ، فأين ما زعم؟ " ، ثم ذكر شيئاً من مفرداته التي أنكر عليه ما لا تسقط حديثه عامّة .

9- أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيّالسي البصريّ : صاحب المسند ، قال مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال : " المحدث المشهور الذي هو بالحفظ والإتقان مذكور " (مغلطاي، 2001م ، ص 53) .

10 - أبو عثمان سعيد بن رزين بن خلف الأمويّ : يعرف بابن دحية، لم أجد من ترجم له إلا ابن بشكوال في كتابه الصلّة (ابن بشكوال ، 1955م ، ص 213) ، قال : " روى عن أبي عمر أحمد بن خلف المذبوبي وغيره ، ذكره أبو بكر بن أبيض في شيوخه وأثنى عليه وحدث عنه " ، وعزا إليه القاسم بن قطلوبغا في كتابه الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ، وهو يوثّقه (ابن قطلوبغا ، 2011م ، ص 476) .

11 - أبو سلمة عمُر بن الوليد الشّبيّ العبديّ : وثّقه يحي بن معين في تاريخه (ابن معين، 1400هـ ، ص 147) .

12- وكيع بن الجراح : قال ابن حجر في التّاريخ (ابن حجر، 1986م ، ص 581) : " الثّقة الحافظ العابد " .

2.5 المناقشة :

أ - مناقشة الدارقطني : لقد تكلم الدارقطني عن هذا الحديث في عدد من كتبه ، واختلف موقفه منه في ثلاثة مواضع ، وهي كالتالي :

1 - الموقف الأول : هو الذي ذكرناه آنفا (إعلال الحديث الانقطاع) ، وهو في كتابه التتبع كما تقدم ، وفي جزء مفرد له في بيان علل أحاديث صحيح البخاري (الدارقطني، 2006م ، ص 50) .

2- الموقف الثاني : التردد في الحكم على الحديث والتوجس منه للمخالفة الواقعة به ، قال الدارقطني في سؤالات الحاكم له (الدارقطني، 1990م ، ص 204) : " قلت فداود بن أبي الفرات قال لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْهُ حَدِيثَ أَبِي الْأَسْوَدِ خَالَفُوهُ فِيهِ وَفِي النَّفْسِ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ شَيْءٌ " ، والمقصود بالمخالفة هو البخاري (خالفه ابن المديني كما تقدم ذكره) ، أو قد يكون داود بن أبي الفرات فقد خالفه عمر بن الوليد الشَّيْءِ عن عبد الله بن بريدة وأرسل الحديث ، وأما عبد الله بن بريدة فقد تفرّد بهذا الحديث فلا يكون هو المقصود .

3 - الموقف الثالث : تصحيح الحديث ، ودرء العلل عنه ، فقال في كتابه العلل (الدارقطني ، 1985م ، ص 247) : " وسئل عن حديث أبي الأسود الدبلي عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم: أيما رجل مسلم شهد له أربعة من جيرانه بخير، أدخله الله الجنة ، فقال: هو حديث رواه عبد الله بن بريدة واختلف عنه ؛ فرواه داود بن أبي الفرات - وهو ثقة - عن ابن بريدة، واختلف عن داود، فقال يعقوب الحضرمي: عنه عن ابن بريدة، عن يحيى بن يعمر، عن أبي الأسود، ووهم في ذكر يحيى بن يعمر في إسناده ، لكثرة من خالفه من الثقات الحفاظ عن داود - منهم: عقان بن مسلم، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وزيد بن الحباب، ويونس بن محمد المؤدب، وأبو عبد الرحمن المقرئ، وأبو الوليد الطيالسي، وشيبان بن فروخ، وغيرهم - فإنهم رووه عن داود، عن ابن بريدة، عن أبي الأسود، لم يذكروا بينهما أحدا ، وكذلك رواه سعيد بن رزين، عن عبد الله بن بريدة، عن أبي الأسود، كرواية الجماعة عن داود ، ورواه عمر بن الوليد الشَّيْءِ، عن عبد الله بن بريدة مرسلا، عن عمر، لم يذكر بينهما أحدا ، والمحفوظ من ذلك ما رواه عقان، ومن تابعه عن داود بن أبي الفرات ، وقد أخرجه البخاري ومسلم في الصحيح مثل ما رواه عقان، عن داود، عن ابن بريدة، عن أبي الأسود، والله أعلم " ، وكلامه هنا سيأتي توضيحه بعد قليل .

والحافظ قد اعتمد الموقف الأول للدارقطني ولم يشر إلى الموقفين الآخرين ، ولعله كان يراه آخر ما توصل له وحزّره، وهذا هو الغالب على الحافظ في نقله للأحاديث المنتقدة على صاحبي الصحيحين ينتخبها من كتابه التتبع ، وهذا له وجهة من حيث أولية الكتاب ، وبعد التتبع للأحاديث المنتقدة في الصحيحين من خلال كتابي التتبع والعلل الكبير للدارقطني ، وجدت أربعة مواضع يعزو فيها الدارقطني إعلال الحديث من " التتبع " إلى موضع آخر من كتبه بلا تصريح لاسم الكتاب الذي عزي إليه ، ولا يتحقق ذلك إلا بالرجوع إلى العلل ، وهي : (الحديث 37 ، الحديث 79 ، الحديث 127 ، الحديث 134) ، وبألفاظ مختلفة ، وبذلك يكون كلامه في التتبع هو آخر ما حرّره .

فأما القرينة الأولى التي اعتمدها الإمام الدارقطني من كلام الإمام علي بن المديني ينظر فيها من خلال ما قرّنه من الاحتمالين سابقا :

الاحتمال الأول : نفي السماع مطلقا بين عبد الله بن بريدة وبين أبي الأسود ، فلعل ابن المديني لم يقف على السماع ، وإلا فهو حاصل وقد علمه غيره ، بل علمه من انثقد عليه الحديث ، فقد قال البخاري في التاريخ الكبير (البخاري ، 1959م ، ص 28) : " وقال لنا نعيمٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمُؤْمِنِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ سَمِعْتُ مُعَاذًا قَالَ ضَمَّ إِلَيَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَمَّرَ الصَّدَقَةَ - فَذَكَرَ نَحْوَهُ، وَقَالَ غَيْرُ نَعِيمٍ عَنْ أَبِي خَالِدِ الْحَنْفِيِّ عَنِ ابْنِ بَرِيدَةَ أُنْتِيتَ أبا الأَسْوَدِ فَقَالَ أُتَيْتَ مُعَاذًا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذَا " ، أَمَا الرِّوَايَةُ الأُولَى الَّتِي عُلِّقَهَا عَنْ نَعِيمِ بْنِ حَمَّادِ المَرْوَزِيِّ فَقَدْ وَصَلَهَا الطَّبْرَانِيُّ فِي الكَبِيرِ (20 / 51 / 89) وَ (20 / 161 / 337) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ عُثْمَانَ بْنِ صَالِحٍ عَنْ نَعِيمٍ بِهِ .
وَأَمَّا الرِّوَايَةُ الثَّانِيَةُ (وَهِيَ مَحَلُّ الشَّاهِدِ) فَقَدْ عُلِّقَهَا عَنْ مَبْهَمٍ عَنْ أَبِي خَالِدِ الْحَنْفِيِّ - وَهُوَ عَبْدُ الْمُؤْمِنِ بْنِ خَالِدٍ - ، وَهِيَ مُوَصَّوْلَةٌ ، وَبَيَانَ ذَلِكَ كَالتَّالِي :

1 - أَخْرَجَهَا ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي هَوَاتِفِ الجِنَانِ (137 / 175) عَنْ أَبِي عُثْمَانَ سَعِيدِ بْنِ عُثْمَانَ الجُرْجَانِيِّ ، وَأَخْرَجَهَا ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي مَكَائِدِ الشَّيْطَانِ (22 / 14) مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَعِيدِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ القَطَّانِ ، كِلَاهِمَا (أَبِي عُثْمَانَ الجُرْجَانِيِّ ، أَبِي سَعِيدِ القَطَّانِ) عَنْ زَيْدِ بْنِ الحُبَابِ العُكْلِيِّ ، وَرِجَالِ الطَّرِيقَيْنِ مَقْبُولُونَ مَحْتَجٌّ بِهِمْ إِلَّا سَعِيدَ بْنَ عُثْمَانَ فَهُوَ مَجْهُولُ الحَالِ ، وَقَدْ تَابَعَهُ أَبُو سَعِيدِ القَطَّانِ ، فَيَتَقَوَّى بِهِ ، وَتَحْقِيقُ هَذَا كَالآتِي :

1 - أَبُو عُثْمَانَ سَعِيدِ بْنِ عُثْمَانَ الجُرْجَانِيِّ : مَجْهُولُ الحَالِ ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الأَثَمَةِ الأَثْبَاتِ كَمُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبِ بْنِ يُوْسُفِ الأَصَمِّ ، وَلَمْ أَجِدْ مِنْ تَكَلَّمَ فِيهِ بِجَرَحٍ أَوْ تَعْدِيلٍ .

2 - أَبُو سَعِيدِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ القَطَّانِ : قَالَ أَبُو حَاتِمٍ فِي الجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ (ابن أبي حاتم ، 1952م ، ص74) : " صدوق " .

3 - أَبُو الحُسَيْنِ زَيْدِ بْنِ الحُبَابِ العُكْلِيِّ : قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي السَّيْرِ (الذهبي ، 1985م ، ص393) : " الإمامُ الحَافِظُ التَّيَقُّنُ " ، وَمِنْ تَكَلَّمَ فِيهِ فَإِنَّهُ مِنْ قَبْلِ رِوَايَتِهِ عَنْ سَفِيَانَ الثَّوْرِيِّ فَقَدْ كَانَ يَغْرِبُ عَنْهُ .

2 - وَأَخْرَجَهَا الحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ (1 / 563 / 2076) مِنْ طَرِيقِ أَبِي العَبَّاسِ قَاسِمِ بْنِ القَاسِمِ السَّيَّارِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَلَالِ النَّوْرِيِّ عَنِ عَلِيِّ بْنِ الحُسَيْنِ بْنِ شَقِيقٍ بِهِ ، وَقَالَ الحَاكِمُ : " هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الإسْنَادِ وَلَمْ يُجْرِّجْهُ " ، وَهُوَ كَذَلِكَ ، وَبَيَانَ ذَلِكَ :

1 - أَبُو العَبَّاسِ القَاسِمُ بْنُ القَاسِمِ السَّيَّارِيِّ : قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي تَارِيخِ الإِسْلَامِ (الذَّهَبِيُّ ، 1985م ، ص784) " وَكَانَ فَقِيهًا إِمَامًا مُحَدِّثًا " .

2 - إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَلَالِ النَّوْرِيِّ : مِنْ رِجَالِ الحَاكِمِ ، حَدَّثَ عَنْهُ بِمَرَّةٍ ، وَصَحَّحَ حَدِيثَهُ فِي المُسْتَدْرَكِ فِي مَوَاضِعَ عَدَّةٍ ، وَقَالَ فِي بَعْضِ أَحَادِيثِهِ لَا أَعْلَمُ لَهُ عِلَّةٌ ، انْظُرِ الأَحَادِيثَ (11 / 414 / 2076) مِثْلًا .

3 - أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلِيُّ بْنُ الحُسَيْنِ بْنِ شَقِيقِ العَبْدِيِّ : قَالَ ابْنُ حَجْرٍ فِي التَّقْرِيبِ (ابن حجر ، 1986م ، ص399) : " ثِقَّةٌ حَافِظٌ " .

كِلَاهِمَا (زَيْدُ بْنُ الحُبَابِ العُكْلِيُّ ، عَلِيُّ بْنُ الحُسَيْنِ بْنِ شَقِيقٍ) عَنْ أَبِي خَالِدِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ خَالِدِ الحَنْفِيِّ بِهِ ، قَالَ الحَاكِمُ فِي المُسْتَدْرَكِ (الحَاكِمُ ، 1990م ، ص751) : " ثِقَّةٌ يَجْمَعُ حَدِيثَهُ " .

وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ صِحَّةُ السَّمْعِ ، وَوَجْهُ ذَلِكَ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيدَةَ : " أُتَيْتَ أبا الأَسْوَدِ " تَدَلُّ عَلَى لِقَائِهِ لَهُ ، وَسَمَاعِهِ مِنْهُ لِهَذَا الحَدِيثِ ، وَتَنَزَّاحُ الحُجَّةُ عَلَى الإِمَامِ البَخَارِيِّ ، وَتَحْتَقِقُ التَّزَامَةُ بِشَرْطِهِ .

* الاحتمال الثاني : ومحصله اتهام عبد الله بن بريدة بالتدليس ، بإثبات السّماع له عموما دون هذا الحديث ، والجواب عنه أنّ عبد الله بن بريدة لم يوصف بالتدليس ولم يؤثر عنه ، فهو ثقة غير مدلس ، وقد تأكّد هذا من خلال ترجمته ، فيكون الأصل في عننته أنّها محمولة على السّماع حتى يتأكد العكس .

2 - القرينة الثانية : أمّا الاختلاف عن عبد الله بن بريدة وصلا وإرسالا ، فهو مقضي عليه ، محكوم للوصول على الإرسال فيه ، وبيان ذلك أنّ الطريق المرسله وقع فيها التفرّد في جميع السند، وهذا مظنة الخطأ والوهم ، فقد تفرّد بها وكيع عن عمر الشّبي عن ابن بريدة عن عمر رضي الله عنه ، وإن كان ظاهر السند الصّحة إلّا أنّ الطريق التي اعتمدها البخاريّ من رواية داود بن أبي الفرات قد تابعه فيها سعيد بن رزين ، كما أنّ الرّواية عن داود بن أبي الفرات (بلغ عددهم العشرة) اجتمعوا على الوصل عنه ، ممّا يحكم له بذلك على ضبطه وحفظه للحديث ، فتكون الطريق الموصولة محفوظة ومقدمة على الطريق المرسله الشاذة ، وهذا التقرير تأكّد لكلام الدارقطنيّ في علّله .

ب - مناقشة الحافظ ابن حجر :

الجواب الذي ذكره الحافظ باعتباره للبخاريّ أنّ طريقة تخرجه للحديث كان متباعدة ، لا أنّه مخرج في الأصول ، فيغتفر للمتابعات ما لا يحتل في الأصول، هو مجرد احتمال مبني على أنّ عبد الله بن بريدة لم يسمع من أبي الأسود ، وهذا فيه نظر من وجوه :

1 - قد ثبت السّماع بين عبد بن بريدة وأبي الأسود ، فيسقط الدليل الذي اعتمده والاحتمال الذي بناه عليه .

2 - الحديث ظاهر في أنّ البخاريّ أخرجه أصلا معتمدا عليه ، وطريقة تخرجه تدلّ عليه ، والمتأمل في صنيعه لا يدع مجالاً للشكّ في ذلك ، فقد أبدع في درء هذه العلة ، فالبخاريّ أخرج الحديث المنتقد في بابين :

الباب الأول : ترجم له بـ "باب ثناء النّاس على الميت " ، وصدرّ الباب بحديث أنس بن مالك رضي الله عنه من طريق آدم عن

شعبة عن عبد العزيز بن صهيب به ، قال أنس رضي الله : " مَرُّوا بِجِنَارَةٍ ، فَأَتْنَوْا عَلَيْهَا

خَيْرًا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَجِبَتْ . ثُمَّ مَرُّوا بِأُخْرَى فَأَتْنَوْا عَلَيْهَا شَرًّا ، فَقَالَ: وَجِبَتْ . فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَا وَجِبَتْ؟ قَالَ: هَذَا أَتْنَيْتُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا ، فَوَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ ، وَهَذَا

عَلَيْهِ شَرًّا ، فَوَجِبَتْ لَهُ النَّارُ ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ " : ، فهذا الحديث لم يذكر سبب الموت ، وفيه إطلاق في عدد المثنيين

على الميت ممّا يحدث التباسا شديدا ، وتساؤلا مطروحا ، كم عدد المثنيين الذي يحصل به الثناء أو الذم ؟ ولأنّ نفوس الراغبين في

الخير ، المتقين للشّرّ تتطلع لمثل هذه الشهادات في أمواتهم ، ممّا يحصل بها تثبيت على مصيبة الموت وتخفيف ؛ فجاء بعدها

حديث أبي الأسود عن عمر رضي الله عنه ذكرا لسبب الموت ، وهو انتشار مرض ذريع بالمدينة ، كما أنّه يزيل اللبس ، ويبين

الإحمال الواقع بالحديث الأول ، فقيّد الإطلاق في عدد المثنيين بالأربعة ، ثمّ الثلاثة ، ثمّ الاثنان ، فيتحصّل من هذا أنّ البخاريّ

أخرجه أصلا في باب لا متباعدة .

الباب الثاني : ترجم له بـ "باب تعديل كم يجوز " ، وصدرّ الباب بحديث أنس بن مالك رضي الله عنه من طريق سليمان بن

حرب عن حمّاد بن زيد عن ثابت البنانيّ به ، بنفس السّياق السابق بإهمام سبب الموت ، والإطلاق في عدد المثنيين (المعدّلين) ،

ثمّ أعقبه بحديثنا المنتقد ، ولا تتحقّق مطابقة الترجمة إلّا بحديث أبي الأسود الذي صرّح بعدد المعدّلين ، ولعلّ الباعث للبخاريّ في

تأخير الحديث المنتقد بعد حديث أنس رضي الله عنه هو إخراجهم عن حدّ الغرابة الواقعة بين عبد الله بن بريدة وبين أبي الأسود الدؤلي ، والله تعالى أعلم .

3.6. الترجيح :

من خلال ما تقدّم من مناقشة الإمامين في تعقبهما، وبيان طريقة الإمام البخاريّ في درء العلل عن أحاديث صحيحه ، نكاد نجزم أنّ البخاريّ أخرج الحديث في الباين في الأصول مستدلا به معتمدا عليه، وينقضي الاحتمال الذي أجاب به الحافظ .

خاتمة:

تمّ البحث بمحمد لله ، وأهمّ النتائج التي نستخلصها منه :

- 1 - التعقبات بين أهل الحديث تدلّ على الأمانة العلميّة عندهم ، والتجرد للحق ، والبحث عن الصواب ، ودرء الخطأ وفق معالم منهجية واضحة عندهم .
- 2 - سبب الاختلاف بين أهل الحديث : الاختلاف في استعمال القواعد والقرائن وتنزيلها على الحديث بخصوصه ، لا في القواعد والقرائن ذاتها .
- 3 - ثبوت سماع عبد الله بن بريدة من أبي الأسود الدؤلي وبذلك يتحقق شرط البخاري في هذا الحديث
- 4 - بيان الصناعة الحديثية عند الإمام البخاري ، وبراعته في درء ما يحتمل أن ينتقد فيه قبل أن ينتقد .
- 5 - ثبوت صحة الإسناد عند الإمام البخاريّ الذي انتقده عليه الإمام الدارقطنيّ والحافظ ابن حجر ، وأنّه خرّجه في صحيحه كأصل معتمد عليه ، والحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع:

- ابن أبي الدنيا ، أبو بكر عبد الله بن محمد ، 1991 م ، مكائد الشيطان ، القاهرة - مصر ، مكتبة القرآن ، الطبعة الأولى .
- ابن أبي الدنيا ، أبو بكر عبد الله بن محمد ، 1995 م ، هواتف الجنان ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الأولى .
- ابن أبي حاتم ، عبد الرحمن بن محمد الرازي ، 1952 م ، الجرح والتعديل ، حيدر آباد الدكن - الهند و بيروت لبنان ، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية و دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الأولى .
- ابن بشكوال ، أبو القاسم خلف بن عبد الملك ، 1955 م ، الصلة في تاريخ أئمة الأندلس ، مكتبة الخانجي .
- ابن حجر ، أبو الفضل أحمد بن علي ، 1379 هـ ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ، بيروت - لبنان ، دار المعرفة
- ابن حجر ، أبو الفضل أحمد بن علي ، 1986 م ، تقريب التهذيب ، سوريا ، دار الرشيد ، الطبعة الأولى .
- ابن سعد ، أبو عبد الله محمد بن سعد ، 1968 م ، الطبقات الكبرى ، بيروت - لبنان ، دار صادر ، الطبعة الأولى .
- ابن شاهين ، أبو حفص عمر بن أحمد ، 1984 م ، تاريخ أسماء الثقات ، دولة الكويت ، الدار السلفية ، الطبعة الأولى .
- ابن قطلوبغا ، أبو الفداء زين الدين قاسم السؤدونيّ ، 2011 م ، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ، صنعاء، اليمن ، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة .
- البخاري ، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل ، 1959 م ، التاريخ الكبير ، حيدر آباد - الهند ، دائرة المعارف العثمانية .
- البغدادي ، أبو زكريا يحيى بن معين ، 1400 هـ ، تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) ، دمشق ، دار المأمون للتراث .

- البكجري ، أبو عبد الله مغلطاي بن فليح ، 2001 م ، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، مصر ، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى .
- ابن الميِّز ، يوسف بن حسن ، 1992 م ، بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ، بيروت - لبنان ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى .
- الحاكم ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله ، 1990 م ، المستدرک علی الصحیحین ، بيروت - لبنان ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى .
- الدّارقطني ، أبو الحسن علي بن عمر ، 1984 م ، سؤالات الحاكم النيسابوري للدّارقطني ، الرياض - المملكة السعودية ، مكتبة المعارف ، الطبعة الأولى .
- الدّارقطني ، أبو الحسن علي بن عمر ، 1985 م ، الإلزامات والتتبع ، بيروت - لبنان ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية .
- الدّارقطني ، أبو الحسن علي بن عمر ، 1985 م ، العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، المملكة السعودية ، دار طيبة و دار ابن الجوزي ، الطبعة الأولى .
- الدّارقطني ، أبو الحسن علي بن عمر ، 2006 م ، جزء بيان علل أحاديث البخاري ، المملكة السعودية ، دار الصمعي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ..
- الذهبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد ، 1985 م ، سير أعلام النبلاء ، بيروت - لبنان ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة .
- الذهبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد ، 1993 م ، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، بيروت - لبنان ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الثانية .
- الذهبي ، أبي عبد الله محمد بن أحمد ، 1963 م ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، بيروت - لبنان ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى .
- الذهبي ، أبي عبد الله محمد بن أحمد ، 1998 م ، تذكرة الحفاظ ، بيروت - لبنان ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى .
- المزني ، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن ، 1980 م ، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، بيروت - لبنان ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى .

- Ibn Abī al-Dunyā, Abū Bakr ‘Abd Allāh ibn Muḥammad, 1991 AD, mkā’d al-Shayṭān., al-Qāhirah – Miṣr, Maktabat al-Qur’ān, al-Ṭab‘ah al-ūlā
- Ibn Abī al-Dunyā, Abū Bakr ‘Abd Allāh ibn Muḥammad, 1995 AD, Hawātif al-Jinān, al-Maktab al-Islāmī, al-Ṭab‘ah al-ūlā.
- Ibn Abī Ḥātim, ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad al-Rāzī, 1952 AD, al-jarḥ wa-al-ta’dīl, Ḥaydar Ābād aldkn – al-Hind wa Bayrūt Lubnān, Ṭab‘ah Majlis Dā’irat al-Ma‘ārif al-‘Uthmānīyah wa Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, al-Ṭab‘ah al-ūlā.
- Ibn Bashkuwāl, Abū al-Qāsim Khalaf ibn ‘Abd al-Malik, 1955 AD, al-ṣilah fī Tārīkh a’immat alndls, Maktabat al-Khānjī.
- Ibn Ḥajar, Abū al-Faḍl Aḥmad ibn ‘Alī, 1379 AH, Fath al-Bārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, Bayrūt – Lubnān, Dār al-Ma‘rifah
- Ibn Ḥajar, Abū al-Faḍl Aḥmad ibn ‘Alī, 1986 AD, Taqrīb al-Tahdhīb, Sūriyā, Dār al-Rashīd, al-Ṭab‘ah al-ūlā.
- Ibn Sa’d, Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn Sa’d, 1968 AD, al-Ṭabaqāt al-Kubrā, Bayrūt – Lubnān, Dār Ṣādir, al-Ṭab‘ah al-ūlā.
- Ibn Shāhīn, Abū Ḥafṣ ‘Umar ibn Aḥmad, 1984 AD, Tārīkh Asmā’ al-thiqāt, Dawlat al-Kuwayt, al-Dār al-Salafīyah, al-Ṭab‘ah al-ūlā.
- Ibn Quṭlūbughā, Abū al-Fidā’ Zayn al-Dīn Qāsim alssūdūnī, 2011 AD, al-thiqāt mimman lam yaqa’u fī al-Kutub al-sittah, Ṣan‘ā’, al-Yaman, Markaz al-Nu‘mān lil-Buḥūth wa-al-Dirāsāt al-Islāmīyah wa-taḥqīq al-Turāth wa-al-Tarjamah.



- al-Bukhārī, Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn Ismā‘īl, 1959 AD, al-tārīkh al-kabīr, Ḥaydar Ābād – al-Hind, Dā‘irat al-Ma‘ārif al-‘Uthmānīyah.
- al-Baghdādī, Abū Zakariyā Yaḥyá ibn Mu‘īn, 1400 AH, Tārīkh Ibn Mu‘īn (riwāyah ‘Uthmān al-Dārimī), Dimashq, Dār al-Ma‘mūn lil-Turāth.
- al-Bakjarī, Abū ‘Abd Allāh Mughaltāy ibn Qalīj, 2001 AD, Ikmāl Tahdhīb al-kamāl fī Asmā’ al-rijāl, Miṣr, al-Fārūq al-ḥadīthah lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr, al-Ṭab‘ah al-ūlá.
- Ibn almibrad, Yūsuf ibn Ḥasan, 1992 AD, Baḥr al-dam fīman takallama fīhi al-Imām Aḥmad bi-madḥ aw Dhamm, Bayrūt – Lubnān, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, al-Ṭab‘ah al-ūlá.
- al-Ḥākim, Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn ‘Abd Allāh, 1990 AD, al-Mustadrak ‘alá al-ṣaḥīḥayn, Bayrūt – Lubnān, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, al-Ṭab‘ah al-ūlá.
- alddārqtny, Abū al-Ḥasan ‘Alī ibn ‘Umar, 1984 AD, Su‘ālāt al-Ḥākim al-Nīsābūrī lil-Dāraquṭnī, al-Riyāḍ – al-Mamlakah al-Sa‘ūdīyah, Maktabat al-Ma‘ārif, al-Ṭab‘ah al-ūlá.
- alddārqtny, Abū al-Ḥasan ‘Alī ibn ‘Umar, 1985 AD, al’Izāmāt wa-al-tatābbu‘, Bayrūt – Lubnān, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, al-Ṭab‘ah al-thānīyah.
- alddārqtny, Abū al-Ḥasan ‘Alī ibn ‘Umar, 1985 AD, al-‘ilal al-wāridah fī al-aḥādīth al-Nabawīyah, al-Mamlakah al-Sa‘ūdīyah, Dār Ṭaybah wa Dār Ibn al-Jawzī, al-Ṭab‘ah al-ūlá.
- alddārqtny, Abū al-Ḥasan ‘Alī ibn ‘Umar, 2006 AD, Juz’ bayān ‘Ilal aḥādīth al-Bukhārī, al-Mamlakah al-Sa‘ūdīyah, Dār al-Ṣumay‘ī lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, alṭb‘tw al-ūlá ..
- al-Dhahabī, Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn Aḥmad, 1985 AD, Siyar A‘lām al-nubalā’, Bayrūt – Lubnān, Mu’assasat al-Risālah, al-Ṭab‘ah al-thālīthah.
- al-Dhahabī, Abū ‘Abd Allāh Muḥammad ibn Aḥmad, 1993 AD, Tārīkh al-Islām wa-wafayāt al-mashāhīr wa-al-a‘lām, Bayrūt – Lubnān, Dār al-Kitāb al-‘Arabī, al-Ṭab‘ah al-thānīyah.
- al-Dhahabī, Abī ‘Abd Allāh Muḥammad ibn Aḥmad, 1963 AD, mīzān al-i‘tidāl fī Naqd al-rijāl, Bayrūt – Lubnān, Dār al-Ma‘rifah lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr, al-Ṭab‘ah al-ūlá.
- al-Dhahabī, Abī ‘Abd Allāh Muḥammad ibn Aḥmad, 1998 AD, Tadhkirat al-ḥuffāz, Bayrūt-Lubnān, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, al-Ṭab‘ah al-ūlá.
- al-Mizzī, Abū al-Ḥajjāj Yūsuf ibn ‘Abd al-Raḥmān, 1980 AD, Tahdhīb al-kamāl fī Asmā’ al-rijāl, byrwt-Lubnān, Mu’assasat al-Risālah, al-Ṭab‘ah al-ūlá.